

تحرك عاجل

احتمال سجن ناشطة بتهمة "التشهير" على موقع تويتر

ألقي القبض على البحرينية غادة جمشير، الناشطة في مجال حقوق المرأة، بتاريخ 15 سبتمبر/ أيلول بزعم ارتكابها 10 تهم من "التشهير عبر حسابها على موقع تويتر". وتم تمديد فترة توقيفها عدة مرات، ومن المفترض أن تُعقد الجلسة القادمة المتعلقة بإحدى هذه التهم في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وهي إحدى سجينات الرأي.

تُحتجز الناشطة في مجال حقوق المرأة، غادة جمشير، في سجن النساء بمدينة عيسى الواقعة إلى الجنوب من العاصمة البحرينية المنامة. ولقد تم تحريك 10 دعاوى منفصلة بحقها بتهمة التشهير، وذلك على خلفية نشرها تعليقات على حسابها على موقع تويتر بشأن الفساد المزعوم في مستشفى الملك حمد الجامعي في جزيرة المحرق شمال شرق المنامة. ومن المفترض أن تُعقد جلستها التالية بتاريخ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

واستُدعيت غادة جمشير بتاريخ 9 سبتمبر/ أيلول لمراجعة قسم مكافحة الجرائم الإلكترونية التابع لمديرية التحقيقات الجنائية في اليوم التالي، وذلك للتحقيق معها بشأن التعليقات التي نشرتها عبر حسابها على موقع تويتر. وبتاريخ 15 سبتمبر/ أيلول، أُسندت النيابة العامة لها تهمة "التشهير عبر موقع تويتر" وأصدرت أمراً بتوقيفها. ولقد تم منذ ذلك التاريخ تمديد فترة توقيفها عدة مرات، وتنتهي آخرها يوم عقد الجلسة المزمعة في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني. وفي 22 أكتوبر/ تشرين الأول، حدد الفرع 3 من المحكمة الجنائية الصغرى كفالة مقدارها 50 دينار بحريني (حوالي 125 دولار أمريكي) على ذمة واحدة من تلك القضايا العشر. وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول، أصدرت المحكمة قرارها في اثنتين من تلك القضايا وحكمت على غادة بدفع غرامة قوامها 100 دينار بحريني على ذمة واحدة من هاتين القضيتين.

ولا زال محاميه بانتظار أن تتيح له المحكمة إمكانية الاطلاع على ملفات القضايا، وإلا فسوف لن يكون قادراً على الدفاع عن موكلته كما ينبغي. كما طلب المحامي دمج القضايا العشر في قضية واحدة عملاً بأحكام المادة 66 من قانون العقوبات البحريني، والتي تنص على أنه "إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها".

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات أن تفرج عن غادة جمشير فوراً ودون شروط لكونها سجينة رأي احتُجزت لا لشيء سوى لممارستها السلمية للحق في حرية التعبير عن الرأي؛
- وحثها على إلغاء كل قانون يجرم الحقوق المرتبطة بحرية التعبير عن الرأي، والعمل على صونها واحترامها.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل تاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2014 إلى:

الملك	وزير الداخلية	ونسخ إلى:
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مكتب صاحب العظمة ص. ب. 555 قصر الرفاع، المنامة البحرين فاكس: +973 1766 4587 طريقة المخاطبة: صاحب العظمة	الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزارة الداخلية ص. ب. 13، المنامة، البحرين فاكس رقم: +973-1723-2661 تويتر @moi Bahrain المخاطبة: معالي الوزير	وزير العدل والشؤون الإسلامية الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة وزارة العدل والشؤون الإسلامية ص. ب. 450، المنامة، البحرين فاكس: +973-1753-6343 البريد الإلكتروني minister@justice.gov.bh

تويتر @Khaled_Bin_Ali :

المخاطبة: معالي الوزير

يرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال
العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني . المخاطبة:

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

احتمال سجن ناشطة بتهمة "التشهير" على موقع تويتر

معلومات إضافية

ترأس غادة جمشير لجنة العريضة النسائية، وهي عبارة عن شبكة تتكون من بحرينيات ناشطات في مجال حقوق الإنسان، وتنظم حملات من أجل كسب التأييد لصالح إصدار قوانين أسرية في البحرين وإصلاح المحاكم الشرعية.

وتعرضت غادة جمشير للمضايقات بما في ذلك شن حملة تقاضي كيدية بحقها. وفي عام 2005، أُسندت إليها ثلاث تهم منفصلة لما زُعم عن انتقادها لقضاة محاكم الأسرة. وأسقطت تلك التهم بتاريخ 19 يونيو/حزيران 2005.

الاسم: غادة جمشير
الجنس: أنثى

التحرك العاجل رقم 14/280، رقم الوثيقة (MDE 11/044/2014) الصادر بتاريخ 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.

